# الفصل السادس
## « ابتدِعُوا تصِحُّوا » !!

أرسل رجل ابنه ليرى إن كانت السماء صاحية أم لا ؟ فلما رجع الولد قال لأبيه : لم أتمكن من رؤية السماء، لأن المطر يهطل بغزارة !!

# [ الإسلام بدعة ] !!؟؟

نشرت مجلة « الدوحة » القطرية في عددها ٨٧ ( الصادر في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ / آذار « مارس » ١٩٨٣ م )، مقالاً لحسين أحمد أمين تحت عنوان « استنكار البدعة وكراهة الجديد : موقف إسلامي أم جاهلي؟ » .. وقد أعاد المؤلف نشر معظم سطور المقال المذكور في كتابه من الصفحة ٣٦٥ إلى ٣٧١، وذلك بعد أن زاد عليه في البداية والنهاية، ضمن مقال حمل في الكتاب عنوان : « إعمال التفكير في أعمال التكفير » بدءاً من الصفحة ٣٥٩.

خلاصة المقال، أن التقليد موقف جاهلي، فالقرآن الكريم شن هجوماً عنيفاً على تعلق الناس ( والصحيح : على تعلق المشركين !! ) بالقيم والآراء والعقائد الموروثة عن الآباء رغم مخالفتها للعقل، ومناقضتها لكل منطق، فقوم النبي :

﴿ مَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ (١٠٩) ﴾ (١)

غير أن عقائدالآباء ليست صائبة بالضرورة :

﴿ أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ (١٧٠) ﴾ (٢)

فإن ثبت لنا بالتروي والتفكير أن آباءنا كانوا على خطأ، فعلينا أن نختار الحق والصواب :

﴿ أَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ... (٢٤) ﴾ (٣)

---

(١) سورة هود : الآية ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٧٠ .

(٣) سورة الزخرف : الآية ٢٤ .

في ضوء الآيات الكثيرة التي تؤكد هذا المعنى، يرفض المؤلف أن يصدق حديث النبي : « لتتبعن سنن من قبلكم.... الحديث » وحديث « ألا وإياكم ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار » .... وحديث : « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم » ـ أخرجه مسلم ـ .... وهو يعتمد في رفضه الأحاديث ـ بالإضافة إلى الآيات السابقة ـ على أن الرسول ﷺ كان أعظم رافض لاتباع سنة من قبله، وأن ورود الأحاديث في البخاري ومسلم لا يكفي لصحتها، فقد ورد عند البخاري حديث « من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر » وعند مسلم حديث « لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر » وفي غير البخاري ومسلم « الباذنجان شفاء من كل داء » ...

وبعد تكذيب تلك الأحاديث ( التي خلط صاحبنا فيها بين الصحيح كحديث التمرات والموضوع كحديث الباذنجان على صعيد واحد !! )، يصدق حديث تأبير النخل ( فالقبول والرفض بحسب الهوى والتشهي ) ... والحديث يقول ـ كما جاء عند المؤلف : أن رسول الله ﷺ مر بقوم يؤبرون النخل، فسأل : ما يصنع هؤلاء ؟ فقيل له : إنهم يلقحون النخل . فقال : لو لم يفعلوا لصلح . فأُخْبِرُوا بقوله فتركوا التلقيح، ولكن لم ينضج الثمر. فلما علم الرسول بذلك قال : إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر ». وكان عليه السلام يكرر للناس ( هكذا زعم المؤلف ) قوله : « أنتم أعلم بأمر دنياكم ». ويزعم أن النبي أمرنا أن نعرض ما ينسب إليه من أحاديث على القرآن، فنقبل ما اتفق منها معه، ونأبى الأخذ بما خالفه.

( مع أن ذلك معنى حديث موضوع فهو يصدق الموضوع على النبي ويكذب الصحيح !!

ولا يعترضن أحد سبيله، أليس الأمر حرية شخصية ؟ !! ).

ويخلص الرجل إلى أن تعاليم النبي الملزمة للمسلمين هي تلك المتعلقة بالدين والأخلاق ( رأينا من قبل إنكاره تعاليم النبي في مجال التشريع والأخلاق بحجة أن الرسول غير معصوم إلا في عملية تبليغ القرآن )، أما التعاليم المتعلقة بشؤون الدنيا الفرعية التي ذكرها على سبيل الرأي فليست ملزمة . وبعد قليل يُخْرِجُ المؤلف من شوون الدين أمور الملبس والمأكل وحتى ما يقال لمن عطس ( !! )، وينسب إلى القسطلاني أن كل ما يتبع دون مثل من العصر القديم، هو بدعة مرفوضة، مما يعني ـ عند المؤلف ـ أن تصبح القهوة والطباعة والإذاعة والجرائد والمصباح الكهربائي واستخراج النفط واستخدام السكين والشوكة في الأكل بدعاً بغيضة ( !! ).

ونحن لو صدقنا كل مزاعم المؤلف، فإننا نعلم أن المجتهد المخطئ معذور، ـ بل مأجور ـ فلا يستحق أن يدمغه المؤلف الذي تستثيره لغة خصومه في محاورته، يدمغه بأنه داخل تحت قول الله ـ عز وجل ـ :

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ ﴾ (١)

لاسيما أن الأمانة تلزم المؤلف أن ينظر إلى الآية ١٠٥ من السورة نفسها، ليدرك حجم تجنيه على القسطلاني وتكفيره الضمني لعلماء مخلصين ـ نفترض

---

( ١ ) سورة الكهف : الآيتان ١٠٣ ـ ١٠٤

جدلاً أنهم مخطئون ـ . . فالآية تكمل ما سبقها :

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥) ﴾ ( !!! ) .

ويرد المؤلف على خصوم البدع بأن عمر بن الخطاب ألغى ( !! ) حصة المؤلفة قلوبهم من الزكاة، برغم النص على تلك الحصة في القرآن ، وينقل عن ابن تيميه قوله : « إن الصحيح المنقول في الشرع الإسلامي موافق دائماً لصحيح المعقول »، ولا تؤاخذوا المؤلف على تحريفه « صريح المعقول » أي: ما يقر به جميع العقلاء، لتصبح عنده « صحيح المعقول »، ومعناه لدى المؤلف حسبما يثبته في كتابه كله : ما يصح لدى عقله هو ومن يشايعه !! .

ثم يعتمد المؤلف على القاعدة الفقهية القائلة : « إن الحكم الشرعي المبني على علة يدور مع علته وجوداً وعدماً » والأخرى التي تقول : « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأحوال » ويضيف إلى أدلته وقوع النسخ في القرآن .

وهو يؤيد التزامه سنة السلف، إذا كان يعني التنقيب عن الجوهر الأصلي للدين ( كأن جوهر الدين مفقود فيطلب التنقيب عنه )، وإزاحة ركام الخرافات والأوهام الذي حجب عن المسلمين معنى الإسلام الصحيح .

ويهاجم الرجل قفل باب الاجتهاد، ويثني على تأكيدات ابن تيمية وتلميذة ابن القيم والشوكاني ثم الأفغاني ومحمد عبده، بأن باب الاجتهاد مفتوح بل واجب على من اتصف بصفات المجتهد .

ويرى أن الاجتهاد والابتداع هما الجوهر الحي للتاريخ، الأمر الذي فهمته الحضارات الراقية، حتى أضحت البدعة مطلوبة لذاتها، وأسمتها : ( المنهج

العلمي ) ( !! ) ... ثم يشكك في نوايا معارضي البدع، لأن تلك البدع تهدد مصالحهم الخاصة، وتزيل نفوذهم ( !! ) ولا يفوته أن ينسب إليهم أنهم يعتقدون « أن الدين قد أوصى بالالتزام بسنة الأولين، وعدم الخروج عما كان شائعاً لدى آبائنا وأجدادنا الأقدمين » ( !!! ).

* * *

# منهج مبتدع

ودون أي إحساس بالتناقض، يعرض المؤلف ( ص٧٣ ) عدة أحاديث نبوية ( يبدو أنه يقر بصحتها )، رفض فيها الرسول الكريم ﷺ مبالغة أصحابه في الزهد والتعبد كعدم الزواج والإصرار على قيام الليل كله، وصيام النهار دائماً، ثم يعلق المؤلف بما نصه : « وقد كان النبي شديد الخشية من أن يُحْدِث هؤلاء النفر في الدين ما ليس منه » ( !! ) ... وهو تعليق صحيح على وقائع ثابتة فعلاً، لكنها شديدة التناقض مع مزاعم المؤلف التي أوردناها من قبل، التي يصف فيها النبي بالابتداع !! ويؤيد - تبعاً لذلك الزعم - أن نواصل الابتداع فهو منهج البحث العلمي !! وفكرة الابتداع الدائم في الدين، يلح الرجل عليها أيضا ( ص٣٦٨ )، مستشهداً بحادثة تأبير النخل، وهي تذكرنا بمبدأ « الثورة الدائمة » الذي دعا إليه المفكر الشيوعي الروسي « تروتسكي » !!

ويناقشه بعض المسلمين في أمريكا حول « البدعة »، قائلين : إنها إذا أطلقت فهي تعني - عند جميع المسلمين - إحداث ما ليس من الدين فيه، واعترضوا على استخدام المؤلف مصطلح « البدعة » بمعنى الاجتهاد والجديد والتجريب ( ص ٣٢٦، ٣٢٧ )، ورد المؤلف عليهم بأن « لسان العرب » لابن منظور يقول : « بدع الشيء وابتدعه : أنشأه وبدأه واستنبطه وأحدثه. والبدعة كل محدثة وما لم يكن له مثال موجود. وفلان بدع في هذا الأمر : أي أول لم يسبقه أحد. وأبدعت الشيء : اخترعته لا على مثال » .

ثم يقول - حرفياً - لمحاوره : ( فكان الأولى بك إذن أن تقول : إن جميع

المسلمين يفهمون معنى البدعة إلا حسين أمين وصاحب « لسان العرب »، فهما يفهمان البدعة بمعنى : الجديد والإبداع والاستنباط والاختراع. غير أني وجدت نفس المعنى في معاجم اللغة الأخرى، وأستبعد أن يكون ابن منظور وأصحاب المعاجم الأخرى، قد قصدوا بشرحهم الكلمة على هذا النحو « هدم الدين من أساسه » ) ( !! ) .

وينسب المؤلف ( ص ٣١٣ ) إلى مسلم في أمريكا ، أنه يرفض شراء غسالة كهربائية لزوجته، بحجة أن الغسالة الكهربائية بدعة لم تكن على عهد الرسول ﷺ وصحابته « رضوان الله عليهم ».

وفي الصفحة ٣٧٨ يدعي المؤلف أن كثيراً من أحكام العقيدة الإسلامية، قد تم تفسيره أو بلورته أو ابتداعه وإقحامه على مدى قرون وقرون ( !! )، وسبق أن نقلنا نصوصا مستفيضة من كتابه، ينعي فيها على الفقهاء « ابتداعهم » في الدين، مستنداً إلى قول ابن حزم : ولا حجة في قول أحد غير رسول الله ﷺ ... أما في الصفحة ( ٢٠١ ) فيقر المؤلف بأن للشريعة مبادئ وقواعد ثابتة غير قابلة للتطور وفي الصفحة ١٧٤ يؤكد أنه ليس بين حياتنا المعاصره ونمط العيش الإسلامي أدنى صلة.

وفي الصفحة ٢٧٣ يدين الذين نسبوا الاشتراكية إلى الرسول ﷺ أو أبي ذر الغفاري ( رضي الله عنه )، أو غيلان الدمشقي، أو ثورة الزنج وحركة القرامطة، ويطلق على أصحاب هذه المدرسة التيار الانتهازي ... وهو محق في ذلك، لكن كم تبعد دعوته عن هذا التيار ؟ ... وسيأتي في مناقشتنا لأفكاره حول « أبي لهب » ( الذي يسميه : يهوذا بني هاشم )، تفسيره كثيراً من أحداث الإسلام المهمة تفسيراً طبقيا ( !! )

* * *

# مع الصوفية و ..... ضدها

ولا يمكن محاورة آراء المؤلف حول « البدعة، قبل التعرض لما ذكره حول ظاهرة التصوف، لأنها ـ في رأينا ـ أكبر مصدر للعقائد الدخيلة على تصورات العامة للإسلام، وهي ـ عند المؤلف أيضاً ـ ليست من الإسلام في شيء . لكنه يعزو الحوادث الفردية التي اتسمت بالمبالغة في الزهد والتنسك، في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، إلى منبع رئيسي يتمثل في أثر المسيحية وحياة رهبانها في الجزيرة وعند أطرافها ( ص٧٤ ) .

والرجل يندد بالصوفية بوجه عام، لقيامها على أسس غير إسلامية، وتدثرها ـ في الوقت نفسه ـ بلباس إسلامي مصطنع، ولذلك يقول المؤلف ( ص٩٢ ) : لو أن الصوفيين أسسوا مدرسة فلسفية، أو حتى دينية جديدة، دون أن ينتحلوا سمة الإسلام، لما كانوا أهلاً لما هم أهل له من الاستهجان . ويتساءل المؤلف ( ص٨٢ ) ـ منكراً ـ : « ومن أي نص في القرآن والسنة، استقى شيوخ الصوفية سلطانهم الشبيه بسلطان القسس والأحبار » ... ويعترف بأن الفقهاء قاوموا هذا الاتجاه واتهموا غلاة الصوفية بالزندقة .

لكنه ـ بعد قليل ـ ( ص ٩١ )، يقول : غير أن الصوفية « خدمت الإسلام خدمة جليلة بأن فضحت ديناً للفقهاء بلا باطن، وجدلاً فارغاً حول الدقائق دون بُعْدٍ روحي ... تداركوا بجهودهم نقصاً طرأ على دين الإسلام لا نقصاً لصيقاً به .

ولكنهم لم يحاولوا ـ كما حاول ابن تيمية وابن قيم الجوزية ـ العودة

بالإسلام إلى صورته الأولى، وإزاحة ما تراكم على الدين من بدع ( !! ) بعد الأجيال الثلاثة الأولى منه، وإنما كانت فكرتهم عن الإصلاح إضافة لَبِنات غريبة إلى صرح الإسلام ليست على شاكلة لَبِناته، ولا أخذت سمة واحدة من سماته » ( !!! ).

ولا يريد المؤلف ( في الصفحة ذاتها ) أن يُفْهَمَ من كلامه السابق أنه يعارض تطوير الدعوة ـ أي دعوة ـ لتتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للعصور. غير أن هناك ـ كما يضيف ـ فارقاً شاسعاً بين التطوير وبين إلباس الدعوة زياً ليس لها، وتستر العقائد الغريبة وراءها ( !! ) . ولك أن تذهل إلى القدر الذي يناسبك، حين تطالع قول المؤلف (ص٧٨ ) : ( ثم إنهم ـ يعني : الصوفية ـ مضوا إلى ما هو أبعد من ذلك، فقالوا بأن أولياءهم أعلى شأناً من النبيين، فصلة الأولياء بربهم صلة مباشرة، وقد يتحدون به ويفنون فيه، بينما لا يتصل الأنبياء إلا من خلال وسيط : « خضت بحراً وقف الأنبياء بساحله » ! وقالوا إنهم هم أنفسهم أقرب إلى المولى من أتقى أتقياء فقهاء السنة، وأدرى بالدين منهم، فدين هؤلاء في نظرهم دين المبصرات، أما دينهم هم فهو دين البصائر. وهم يعلنون تفوق « المعرفة » والحكمة الإلهية على « علم » العلماء. ذلك أنه لا علم كالتفكر، والرجل متى رسخ في العلم رفعت عنه الرؤيا الصالحة ( كذا !! ) : « أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. يقول أمثالنا : حدثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون : حدثني فلان، وأين هو ؟ قالوا: مات، عن فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات ! »[1]

ولم يكن من الغريب إزاء هذه الجرأة المتعاظمة، وإزاء الشعبية المتزايدة

---

(١) بعد قليل سيمر بنا تأييد المؤلف لهذه الخرافة المارقة !!

لهذه التعاليم لدى العامة، وإزاء التركيز على الفرد على حسب الاحتياجات العامة للأمة، أن يطلق علماء الدين والفقهاء صيحة تحذير واستنكار مدوية، تردد صداها في أنحاء العالم الإسلامي . رأوا الصوفية ـ شأن المسيحية ـ تلجأ في سبيل تحقيق النشوة الروحية إلى أمور غريبة كالموسيقى والسماع بل والرقص، وإلى وسائل مريبة منها استخدام الشعر حتى فاجره ( كقصائد عمر بن أبي ربيعة وأبي نواس في التغزل بالمؤنث والمذكر )، يفسرونه تفسيراً صوفياً، ويتغنى به غلمان صبيحو الوجوه، هم عندهم رمز لكمال صنعة الباري ! كذلك فقد تناهت إليهم تلك الأقوال الرهيبة التي صدرت عن ذي النون المصري وأبي يزيد البسطامي والحلاج وأشباههم، والتي أساء العلماء فهمها وحسبوها من قبيل الشرك ( !!! ) ولم يقدروا أنها أقوال يتفوه بها الصوفي حين يشعر بتمام التوحيد في ذاته والفناء في الله، وأن الله في بعضها هو المتكلم بلسانه. ( !!؟ ) من هذه الأقوال : « أنا الله والله أنا » و« سبحاني ما أعظم شأني »، « لواؤنا أعظم من لواء محمد »، « إياك والتوحيد » ! « إبليس وفرعون صديقاي ومرشداي »، « من فرق بين الكفر والإيمان فقد كفر »، « ستر الله عنك ظاهر الشريعة وكشف لك حقيقة الكفر، فإن ظاهر الشريعة كفر خفي، وحقيقة الكفر معرفة جلية »، وقوله حين سمع المؤذن يهتف الله أكبر : « وأنا أكبر ! » ) ... انتهى كلام المؤلف!!.

* * *

# علوم الموتى !!

وبرغم الاعتراض والسخط الشديدين اللذين أبداهما الفقهاء ـ باعتراف المؤلف كما سبق ـ تجاه خزعبلات الصوفية والبدع الضالة التي سعت إلى إدخالها في الدين، فإنه يعود سيرته الأولى ( التناقض ) فيزعم أن معظم الفقهاء ( ص٩٧ ) قد غضوا الطرف عن تقديس العامة للأولياء، ما لم تصل إلى درجة تناقض التوحيد تناقضاً صارخاً ( قبل قليل رأيناه يتهم الفقهاء بأنهم أساؤوا الفهم تجاه شركيات الصوفية التي يبررها المؤلف !! )

ثمة أعجوبة أخرى تتصل بموقف المؤلف من الصوفية، تأتي في الصفحة ٣٦٣ . . . إذ يروي حواراً مع أستاذ جامعي اسمه الدكتور أحمد مراد جادالله، يشارك المؤلف في رؤيته ( المستنيرة ) للإسلام . . . أثناء ذلك يقول له مراد : لو كنت مكانك لأجبتهم بقولة أبي يزيد البسطامي : « أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. يقول أمثالنا : حدثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون : حدثني فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات، عن فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات ! » ) . . .

ويرد المؤلف على نصيحة مراد بقوله : ( هو ذاك، أو بقولة هاملتون جيب الشهيرة عنا : ليس ثمة تعليم في العالم العربي. كل ما هناك هو الحفظ من الكتب ) ( !!! ) أي أن الحديث النبوي مات بموت الرسول ﷺ !!!.

وينعي المؤلف ( ص ٩٢ ) على الصوفية أنها كانت تسعى إلى تهوين المصالحة وقبول الأوضاع، مع اكتساح جيوش التتار للشرق الإسلامي، ذلك

الاكتساح الذي أعطى الصوفية دفعة هائلة، كتلك التي أعطتها إياها هزيمة العرب في حزيران ( يونيو )١٩٦٧م.

وهذا ليطمس حقيقة الصحوة الإسلامية التي ازداد توسعها كيفاً وحجماً بعد الهزيمة الشنيعة عام ١٩٦٧م، وذلك بتصويرها في رداء صوفي منفر، فضلاً عما في هذا من افتراء على واقع يلمسه جميع الناس.

* * *

# نحن وآباؤنا ..

بدءاً فإننا نتفق مع المؤلف، في أن الاحتجاج بتقليد الآباء باطل، لأنه ليس حجة في ذاته .. فقد يكون الآباء والأجداد على حق أو صواب ، وقد يكون موقفهم باطلاً أو خطأ .. وهذا لا يقتصر ـ في زعمنا ـ على السالفين وحدهم، وإنما يشمل السابقين والمعاصرين واللاحقين، وهذا موقف إسلامي وعقلي أيضاً لا غبار عليه .

لكن الغبار الذي أثاره على هذه المسألة، يبدأ منذ خلط المؤلف الحق والباطل من جهة، ومتغيرات الزمن من جهة ثانية، ومنذ وضع الشرع الذي أتى به النبي ونقض خرافات المشركين التي قلدوا فيها آباءهم، وضعه في كفة واحدة مع كل ما يمكن لأي زنديق أو أحمق أن ينكره اليوم من ثوابت الإسلام، بحجة أنه مجدِّد وأن الثوابت التي يتمسك بها المسلمون خاطئة، لأنها مما آمن به آباؤهم !! .

لاسيما أنه صور قضية الدين ( وهي وحي أساساً ) على أنها مسألة تطور : « كذلك فإنه بمضي الأيام والعصور، وبنمو المعارف وتراكمها، قد يدرك الأبناء من الحقائق ما لم يكن للآباء والأجداد علم به » ... ونحن معه إذا كان المقصود بذلك المعارف الدنيوية المختلفة، فكل جيل من البشر يحصل على معارف جديدة لم تحصل الأجيال السابقة عليها، لأن العلوم تنمو وتتقدم. أما أن يشمل الدين بذلك ويستشهد لما زعمه بما جاء في القرآن الكريم على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي .. (٤٣) ﴾ [١] .

(١) سورة مريم : الآية ٤٣ .

فهو مسلك شائن . لأن إبراهيم ـ أبا الأنبياء ـ دعا أباه الوثني إلى عبادة الله الواحد القهار، والتزام أوامره واجتناب سبيل الشيطان، وهذه الدعوة لم تتوافر لإبراهيم ـ عليه السلام ـ بنمو المعارف، وإنما هي رسالة كلفه الله أداءها بواسطة الوحي... وليس من الأمانة أن يغفل المؤلف الآية السابقة واللاحقة لهذه الآية ـ التي لم يكملها أصلاً ـ، وذلك لأنها تشهد على صدق ما قدمناه قبل سطور، مما لا يلائم مذهب المؤلف ... وإليك الآيات :

﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا (٤١) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا (٤٢) يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا (٤٣) يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا (٤٤) يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا (٤٥) قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا (٤٦) ﴾ [١] ( !!! ) .

وقد فعل المؤلف الفعلة نفسها في الآية ١٧٠ من سورة البقرة، فأورد بعضها دون البعض الآخر، مع أنها كلها مترابطة تناقش قضية واحدة ونص الآية كاملاً هو:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (١٧٠) ﴾ ....

فالرسول ﷺ يدعوهم لاتباع ما أنزل الله عليه، فكيف يريدنا المؤلف أن نهجر ما أنزل الله لنتبع آراءه وأهواءه الشخصية المخالفة لما أنزل الله، ثم يزعم أن ذلك هو الإسلام الصحيح.

---

(١) سورة مريم : الآيات ٤١ ـ ٤٦ .

وأما ادعاؤه أن النبي « مبتدع »[١] متذرعاً باللغة العربية وبأن النبي كان أعظم رافض لاتباع سنة من كان قبله، ففيه مغالطات عديدة ـ ناهيك عن سوء الأدب، لأن الله ـ سبحانه ـ سمى محمداً ﷺ نبياً ورسولاً ومبشراً ونذيراً ... لكنه لم يطلق عليه صفة المبتدع التي يستدركها المؤلف ـ والعياذ بالله ـ على رب السماوات والأرضين !! .

والدليل على تهافت منطق المؤلف، نأتي به من القرآن ـ ولا ندري إن كانت الآيات التي سنسوقها ستخضع للنسخ حسب هوى صاحبنا أم لا ـ !! يقول الله ـ عز وجل ـ آمراً نبيه محمداً ﷺ :

﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾ ﴾[٢] ( !!! )

فما رأي صاحبنا بهذا الرد القرآني المفحم ؟

أما رفض النبي اتباع سنة من كان قبله، فلم يكن مطلقاً ـ حسب زعم المؤلف ـ فالرسول ﷺ حارب الوثنية وكل ما كان عليه قومه من منكرات، كل ذلك وفقاً للرسالة الخاتمة التي بعثه الله بها ـ وليس من عند نفسه ـ، لكنه جاء ـ من حيث الاعتقاد ـ بما جاء به الأنبياء الكرام جميعاً :

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ ﴾[٣]

فالرسول ﷺ حارب ـ إذاً ـ البدع التي أحدثها الناس بأهوائهم وأدخلوها

---

( ١ ) من تناقضات حسين امين التي لا تنتهي أنه يفتري على النبي ﷺ فيسميه مبتدعاً ويزعم أنه يرفض كل ما كان عليه قومه، وفي أحيان أخرى يزعم أن الإسلام ـ كأي دين ـ لم ينتشر إلا بعد أن قدم تنازلات لبيئته !!

( ٢ ) سورة الأحقاف : الآية ٩ .

( ٣ ) سورة الاعلى : الآيتان ١٨ ـ ١٩ .

على دين إبراهيم، وليس العكس الذي يزعمه المؤلف!.

ولست أدري إن كان المؤلف قد قرأ يوماً، قول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٢٨٥) ﴾[١].

والرسول ﷺ جاء متمماً لمكارم الأخلاق!.

وقد رأينا من قبل أن المؤلف (ص٧٣) وصف النبي ﷺ بأنه : « كان شديد الخشية من أن يحدث هؤلاء النفر في الدين ما ليس منه » !!. فكيف ـ إذاً ـ ينسب الابتداع إلى النبي، ويدعونا إلى الابتداع المستمر ويجعله كالاجتهاد ويساوي بين الابتكارات العلمية والابتداع في أمور الدين؟ وكيف ـ إذاً ـ يكذب حديث التحذير من الابتداع في الدين ؟!!!.

إن الإسلام نعى على الجاهليين تقليدهم الأعمى لآبائهم، لكنه أقر تقليدهم الصحيح لآبائهم في بقايا دين إبراهيم عندهم، كتعظيم البيت الحرام ـ مثلاً ـ وحتى في هجوم الإسلام على تقليدهم الأعمى، لم تقتصر حجج الرسول ﷺ لهم على مسلكهم الشائن، فلم يقل لهم أنا المجدد البديل، وهذا يكفي !! بل إن القرآن الكريم حافل بعشرات الآيات التي تعرض الدعوة مدعمة بالأدلة العقلية القاطعة، وبما يستثير كوامن الفطرة السليمة التي علاها صدأ الشرك والتقليد الباطل.

* * *

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٥.

# موقف اللغة

وأما أن معاجم اللغة تؤيده في معنى « البدعة »، فهذا صحيح لغة، لكن أي مبتدئ في علوم الشرع يعلم أن كثيراً من المفاهيم اللغوية اكتسبت دلالات شرعية جديدة بعد الإسلام، فلا يسوغ التذرع باللغة هاهنا... إن الصلاة ـ لغةً ـ تعني: الدعاء، فهل إذا قال مسلم ما: أديت الصلاة في المسجد، يفسر كلامه بأنه أدى الدعاء في المسجد؟! والزكاة ـ في اللغة ـ تعني الطهارة والنماء، فإذا استخدمت في الفقه فهي تعني: أداء حق الله في المال، بمقادير وكيفيات وأحوال محددة شرعاً.. وكذلك الحج الذي يعني في اللغة: القصد والتوجه، مع أن أي مسلم يقول اليوم: حججت العام الماضي، يُفْهَمُ من كلامه أنه أدى فريضة الحج بأركانها المحددة شرعاً في المكان والزمان المعلومين في الكتاب والسنة !!.

يقول الإمام النووي ـ رحمه الله ـ في شرح[1] حديث عائشة الذي رواه البخاري ومسلم: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »، يقول: فيه دليل على أن العبادات من الغسل والوضوء والصوم والصلاة،، إذا فُعِلَتْ على خلاف الشرع تكون مردودة على فاعلها، وأن المأخوذ بالعقد الفاسد يجب رده على صاحبه ولا يملك... ». وفي هامش الصفحة نفسها، يفسر محقق كتاب النووي معنى « على خلاف الشرع » فيقول: كالزيادة عن المشروع أو النقص عن أقل الواجب، فإذا زاد عن الأذان الشرعي أو نقص منه كان أذانه مبتدعاً مردوداً، فالتزام الشرع يراعى فيه الوصف والإطلاق والتقييد لأن المدار في

(١) الأربعين النووي – الإمام النووي ـ ط ١ ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م ـ مكتبة الصحافة بطنطا ـ ص ٣٠ .

العبادات على الاتباع المحض لما شرعه الله ورسوله بلا زيادة ولا نقصان... وهذا نفسه ما فهمه القسطلاني، وليس ما نسبه المؤلف إليه على العموم، ليزعم أن القسطلاني يحرِّم كل ما لم يكن على عهد رسول الله، من شؤون المعاش وجديد الابتكارات العلمية النافعة التي قد يكون الحكم الشرعي في بعضها هو الواجب .

وقل مثل ذلك فيما زعمه المؤلف عن مسلم في أمريكا من أنه يرفض شراء غسالة كهربائية لأنها بدعة!! فهذا كذب لأن ناقله إلينا ( المؤلف ) كاذب بما ثبت لدينا من براهين متعددة في كتابه. ولو كان صحيحاً فإنه ليس ملزماً لأحد...ولنصغ إلى ابن الأثير الجزري ـ رحمه الله ـ يقرر الفهم السليم للبدعة الذي لم يختلف عليه علماء الإسلام ـ باستثناء حسين أحمد أمين الذي أتى بما لم تستطعه الأوائل !! ـ يقول الرجل[١] [ منذ ٨٠٠ سنة !! ] : ( بدعة )، الابتداع : إذا كان من الله وحده فهو إخراج الشيء من العدم إلى الوجود، وهو تكوين الأشياء بعد أن لم تكن، وليس ذلك إلا إلى الله تعالى . فأما الابتداع من المخلوقين فإن كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله، فهو في حيز الذم والإنكار . وإن كان واقعاً تحت عموم ما ندب الله إليه، وحض عليه أو رسوله، فهو في حيز المدح، وإن لم يكن مثاله موجوداً كنوع من الجود والسخاء، وفعل المعروف فهذا فعل من الأعمال المحمودة، لم يكن الفاعل قد سبق إليه، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد به الشرع، لأن رسول الله ﷺ قد جعل له في ذلك ثواباً فقال : « من سن سنة حسنة، كان له أجرها وأجر من عمل بها » وقال في ضده : « من سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها » ( من حديث طويل أخرجه مسلم ) وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله. ويعضد

---

( ١ ) جامع الأصول ـ ابن الأثير الجزري ـ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ـ ط٢ـ ١٤٠٣هـ١٩٨٣ /م ـ دار الفكر بيروت / ج١ ـ ص٢٨٠، ٢٨١ .

ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة التروايح : « نعمت البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير، وداخلة في حيز المدح، سماها بدعة ومدحها...

وزيادة في إيضاح الجزء الأخير من كلام ابن الأثير، نشير إلى أن الفاروق فعل ذلك لأن لتلك الصلاة أصلاً شرعياً ـ فالنبي كان يقوم الليل حتى تتفطر قدماه، وهو ﷺ صلى التروايح مرات في مسجده لكنه لم يواظب عليها جماعة لما رأى الناس يتكاثرون خلفه كي لا يظنوا أنها فريضة فتشق عليهم ـ، وقد أقر الصحابة فعل عمر، وقد جاء في حديث العرباض بن سارية الذي رواه أبو داود : « .... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ... ».

* * *

# النخلة المضخمة !!

وأما حديث تأبير النخل فهو حجة على المؤلف وليس حجة له .. فالحديث ينص على أن الأمور الفنية ـ غير المحرمة لذاتها أو لنتائجها ـ متروكة لأهلها، يلتزمون فيها بما يرونه أصلح لحياتهم، وفقاً لتطور العلوم والمعارف، ونتيجة للتجارب، فالحديث لا يبيح الابتداع في الدين ... ولا يعطي المؤلف ورهطه ضوءاً أخضر في تنحية الدين جانباً، بحجة أننا أعلم بشؤون دنيانا ... فأمور المأكل والملبس ذات صلة وثيقة بالدين، وليست من أمور الدنيا الفرعية حسب ادعاء صاحبنا ... وإلا فإن مزاعمه تؤدي إلى إباحة لحم الخنزير والميتة والموقوذة والمتردية والنطيحة والدم والخمر وكل ما حرمه القرآن الكريم في هذا المجال ! لأنها كلها من أمور المأكل والمشرب !!.

ولست أفهم الضرر الذي ينزل بالمؤلف وأمثاله، إذا قال العاطس : الحمد لله، وقال له جليسه : يرحمك الله، فرد عليه الأول : يهديكم الله ويصلح بالكم؟!.

إن الضرر الوحيد هنا، هو أن الخواجات لا يفعلون ذلك، وهذا يعني أننا نبتدع ـ بالتزامنا سنة نبينا ـ دون أن نستأذنهم !!.

وأما ادعاؤه أن عمر بن الخطاب ( رضي الله عنه ) ألغى حصة المؤلفة قلوبهم من مصارف الزكاة، برغم النص على تلك الحصة في القرآن، ففيه تحريف واضح فالفاروق أورع من أن يلغي نصاً قرآنياً، لأنه لم يكن ـ ولله الحمد ـ من أتباع الإسلام المستنير الذي يروج له المؤلف وأقرانه ـ بل إن القرآن نزل مرات

بتأييد ما يقول الفاروق – رضي الله عنه ـ كما في الموقف من أسرى بدر .. قال تعالى :

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ ... ﴿٦٧﴾ ﴾[1] .

إن عمر أوقف الصرف لأن المؤلفة قلوبهم هم الذين أسلموا حديثاً وكذلك الذين يرجى إسلامهم ويؤمل من إسلامهم أثر في قومهم، فلما انتهت حاجة الإسلام إليهم، أوقف عمر الصرف لانتفاء السبب، ولم يقم بإلغاء النص ... إن المسلمين اليوم لا يستطيعون شراء رقيق من أموال الزكاة لتحريره من الرق[2]، مع أنه من مصارف الزكاة الثمانية، وذلك ليس إلغاء للنص وإنما تجميد للصرف على هذا البند لعدم وجود المستحقين له حالياً ..... وقد حدث في خلافة عمر بن عبدالعزيز أنه لم يعد ثمة فقير يستحق الزكاة، فاحتار أحد الولاة في الأمر لأن الفقراء والمساكين في مقدمة مستحقي الزكاة، فلما كتب إلى الخليفة في دمشق، أمره بشراء رقيق وعتقه في سبيل الله.

ومثل هذه الأحوال تحصل في ميزانيات الدول المعاصرة، فإذا فاضت أموال بند من البنود أو تبين أنه لا يوجد مستحقون له، فإن المال المخصص ينقل إلى بند آخر أو يُدَوَّر إلى العام التالي، دون أن تتهم الحكومة بإلغاء البند !!!. لكن الهوى له وضع خاص!!.

إن من المفجع أن يجمع المؤلف بين الدعوة إلى الابتداع في الدين، والثناء على ابن تيمية لمحاربته البدع في الدين، وبين هجومه على الصوفية، ودفاعه عن شركياتهم، والاقتناع بكذبهم على الله ـ سبحانه

---

(١) سورة الانفال : الآية ٦٧ .

(٢) انظر موقف الإسلام من الرق: ص ١٥٤ من هذا الجزء من الكتاب.

وتعالى ـ بأن قلوبهم تحدثهم عن ربهم ؟!! .

وأين العقل الذي يتشدق به صاحبنا إذا كانت وفاة رواة الحديث النبوي تسيغ رفض الحديث جذرياً ـ فقد أقر استشهاد قرينه مراد بالبسطامي ـ ؟! .. أو لم يمت الذين بلغونا القرآن ؟! .

إن معنى ذلك إلغاء جميع العلوم الدينية والدنيوية، التطبيقية والإنسانية وخصوصا التاريخ لأن رواة تاريخ القرن الماضي فما قبله رحلوا عن دنيانا جميعاً؟!

* * *

# الرموز وثلاثة مواقف

وفي سلسلة تناقضات حسين أحمد أمين حول فكرته المحورية، نجده ( ص١١٣ ) يهاجم التفسير الرمزي للتكاليف الشرعية [١]، وهو التفسير الذي آمنت به بعض فئات الشيعة، لأن ذلك التفسير ( كما يقول المؤلف بحق ) يؤدي إلى إسقاط التكاليف الشرعية. لكن الكاتب نفسه يثني في مجلة الهلال ( القاهرية ) [٢]،على الفضل الكبير للفيلسوف العربي يعقوب بن إسحاق الكندي، لأنه أول من لجأ إلى التفسير الرمزي للآيات القرآنية » ( !!!!! ).

ويضيف المؤلف في مقالته بـ « الهلال » : « وقد كان هذا التفسير الرمزي للنصوص الدينية الذي بدأه الكندي وتبعه فيه الكثيرون بعده، أداة خير في تطور الفكر الإسلامي، وانتفع بها المسلمون المستنيرون في العصر الحديث »( !!!! ).

فبالله عليكم : أرأيتم رجلاً يستدير على نفسه بمقدار ١٨٠ درجة، ويستسيغ التناقضات إلى هذا الحد ؟! .. كيف يكون التفسير الرمزي إسقاطاً للتكاليف وأداة خير معاً، لدى كاتب واحد ؟! أم أن الغاية تبرر الوسيلة، والموقف ينبع من حاجة الهوى إلى تبرير الرأي ... ولا يفوت القارئ أن الرجل ندد بالتأويليين المعاصرين ( وهم الذين انتفعوا بالتفسير الرمزي من المستنيرين

---

( ١ ) والأصل في النصوص الشرعية أن تؤخذ على ظاهرها الجلي إلا بقرينة من نصوص أخرى شرعية تُخْرِجُ الأولى عن ظاهرها، بشرط أن تظل جارية على مقتضى اللسان العربي ... ولذلك فإن كل تفسير يؤول القطعيات بمعان لا تدل عليها النصوص ولا السنة العملية فهو مرفوض وباطل [ انظر : الذهبي- التفسير والمفسرون ـ ٢ / ٣٥٧ وما بعدها ].

( ٢ ) العدد الصادر في شهر آب ( أغسطس ) ١٩٨٩م ـ ص ١٨٤.

!! )، واتهمهم بالتحايل على شرع الله ( !!! ) . . وعليكم أن تنسوا التناقض التاريخي حول بدء التفسير الرمزي على يد بعض الشيعة تارة، وعلى يد الكندي تارة أخرى، ناهيكم عن دعوته فيما بعد إلى دين لا رموز فيه !!.

* * *